وعليه فلا تتبدل لان تتبدل الاوضاع وانعكاسها وايضا حدان كل
ما يقصد اليه لذاته بالاشارة الحسية فهو جسم وله طول وعرض
وعمق لا محالة وهي الابعاد المعتبرة عندهم في الاجسام اذ هي الابعاد
المتقاطعة على الزوايا القوائم الثلاث ولكل منها طرفان فحصل
الاطراف الستة للابعاد الثلاثة وهي الجهات الست التي تتبع
اعتبارات الجمهور اليها مثلا الابعاد المعتبرة في بدن الانسان
ثلاثة احدها البعد الواصل بين راسه وقدميه وهو الطول
منه وثانيها البعد الواصل بين جنبيه وهو العرض وثالثها
البعد الواصل بين بطنه وظهره وهو العمق فما يلي راسه من
نهايتي امتداده الطولي حال كونه على الوضع الطبيعي فوق وما
يلي قدميه منهما في تلك الحالة تحت وما يلي اقوى الجانبين
من نهايتي امتداده العرضي يمين وما يلي الاضعف منهما يسار
وما يلي البطن من نهايتي الامتداد العمقي قدام وما يلي الظهر منهما
خلف واثنتان من هذه الجهات الست وهما الفوق والتحت
حقيقيتان لان الفوقية والتحتية لهما باعتبار نفس حقيقتهما
لا باعتبار اضافتهما الى شيء خارج عنهما ولهذا لا تتبدلان اصلا
فان كل واحد من الفوق والتحت بالنسبة اليه فانه الانسان
حالتي الانتصاب والانتكاس واحد لا يتبدل اصلا فليس فوقية الفوق
باعتبار وقوعه فيما يلي راس الانسان ولا تحتية التحت باعتبار
وقوعه فيما يلي قدميه بل الوضع الطبيعي للانسان هو ان يكون
كذلك فاذا انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق الانسان
على الوضع الطبيعي لا ان ينقلب الفوق تحتا وبالعكس واما
الاربع الباقية فليست بحقيقية فان كونها تلك الجهات
ليس باعتبار نفس الحقيقة بل باعتبار اضافتها الى ما هو
خارج عنها فان كلا منها عند التحقيق جهة فوق او تحت
اعتبرت معها اضافة الى شيء تارة فصارت بها جهة والى مقابل
ذلك الشيء اخرى فصارت بها جهة اخرى مقابلة للجهة
الاولى ولهذا تتبدل بتبدل الاضافة فان اليمين مثلا
بالحقيقة جهة فوق او تحت اعتبر معها كونها واقعة فيما يلي الاقوى
جانبي الانسان وبهذه الاضافة صارت يمينا وكذلك اليسار
انما هو جهة فوق او تحت اعتبر معها اضافة وقوعها فيما يلي اضعف
الجانبين وبهذه الاضافة صارت يسارا ولهذا ينقلب اليمين
يسارا وبالعكس بانقلاب الاضافة كذا في بعض شروح
الهداية

الهداية انتهى الثاني حقيقة الجهة منتهى الاشارة الحسية ومقصد
المتحرك بالقرب منه والحصول عنده قال الدواني والاشارة
الحسية عند الحكماء امتداد موهوم اخذ من المشير الى المشار اليه
فانك اذا اشرت الى شيء اشارة حسية خيلت امتدادا موهوما
منك اليه فان كان جسما او سطحا كان ذلك الامتداد جسما موهوما
كان سطحا خرج من عندك متحركا اليه على وجه حتى وصل اليه
ثم ارتسم بحركته جسما وان كان خطا كان ذلك الامتداد سطحا موهوما
كان سطحا تحرك منك اليه فارتسم بحركته سطحا وان كان نقطة
كان خطا كان نقطة تحركت منك اليها فارتسمت بحركتها خطا
وانما كان المقصود بالاشارة الحسية لذاته جسما لانه لا بد
ان ينقسم في جميع الجهات بناء على ما عندهم من ابطال ما لا يتجزى
في جهة من الجهات واختص الجسم بالذات بذلك لان الاعراض
وان قبلت الاشارة الحسية لكن قبولها لا لذاتها بل بواسطة
حلولها في الاجسام انتهى الثالث قال بعض المتاخرين مذهب
الحكماء ان الجهات عبارة عن الحدود والاطراف للامكنة ومذهب
المتكلمين انها عبارة عن الامكنة باعتبار الاضافة الى شيء انتهى
تلك فذلكة تفصيله ولما فرغ من الاشارة الى ما يستحيل
عليه تعالى شرع في الكلام على ما يجوز عليه تعالى وهو تمام اقسام
الحكم العقلي كما تقدم مع وجه اختيار هذا الترتيب صدر المقدمة
فقال ما خبر المبتدا الذي هو ما عليه **وجائز** عقلا ولا
يجوز جعله مبتدا وما فاعلا اغنى عن خبره الا على راي الاخفش
وقوله **في حقه** اي تعالى نبه الوجهان السابقان فيما قبله **ما**
اي فعل كل شيء **ممكنا** ونكره باللف الاطلاق والمراد انه يجوز عليه
تعالى فعل وترك كل ما انتفى عنه صفتا الوجوب والامتناع
لذاته لا لغيره وهو ما اذا خلي العقل ونفسه حكم بجواز صدوره
عنه تعالى ثم ذكر تمييز نسبة الامكان الى ما بيانا لاجمالها بقوله
ايجادا او اعداما بحذف حرف العطف للضرورة اي ما امكن ايجاده
واعدامه فهو تمييز محول عن الفاعل ويجوز جعله تمييز النسبة
جائز لكذا اي وكل ممكن جائز عليه ايجاده واعدامه والايجاد
عبارة عن اخراج المعدوم من العدم الى الوجود كما ان الاعدام
اخراج الممكن من الوجود الى العدم وبما قررناه اندفع ما يقال
تقدير النظم وجائز على الله الجائز وهو تكرار لا فائدة فيه
اذ الممكن هو الجائز وهو ما استوى طرفاه وجوده وعدمه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)